# الشبهة الأولى
# النهى النبوى عن كتابة الحديث

من أبرز الشبهات التى يستند إليها منكرو السنة النبوية، الحديث الذى ورد فى النهى عن كتابة الحديث النبوى، وجمعه وتدوينه فى صحف خاصة به.

فقد روى مسلم فى صحيحه، عن أبى سعيد الخدرى، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عنى شيئا إلا القرآن، ومن كتب عنى شيئا فليمحه».

ومنكرو السنة النبوية قديما وحديثا، يرددون هذا الحديث كثيرا، وبخاصة فى هذه الأيام التى نشطوا فيها نشاطا واسعا، لم يكن معهودا من قبل فهم يقولون إن السنة لو كانت من أصول الدين لأمر النبى ﷺ بكتابتها وجمعها فى صحف كما كان يصنع مع القرآن حين ينزل، حيث كان يأمر كتبة الوحى بكتابة ما ينزل عليه أولافأولاً، أما وأنه قد نهى عن كتابتها، فهذا دليل على أنها ليست من الدين فى شئ. ومن المحال أن تكون السنة من الدين وينهى النبى عن كتابتها، بل ويأمر بمحو ما كتب منها.

**تفنيد هذه الشبهة ونقضها:**

هذه الشبهة التى يستند إليها خصوم السنة أو هى من بيت العنكبوت، وهم يعلمون هذا، ولكن العناد هو المسيطر عليهم، لأن هذا الحديث الذى تمسكوا به لم يكن هو الموقف الوحيد فى مسألة كتابة الحديث النبوى وروايته وجمعه وتدوينه. فقد وردت أحاديث أخرى أذن فيها النبى ﷺ برواية الأحاديث عنه، وتدوينها وكتابتها.

**أحاديث الإذن:**

روى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال:

«قلت يا رسول الله: إنى أسمع منك الشئ فأكتبه. قال: نعم. قلت: فى الغضب والرضا؟ قال: نعم فإنى لا أقول فيهما إلاحقا».

وروى الترمذى عن أبى هريرة، قال: كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله ﷺ يسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه - يعنى كان سريع النسيان - فقال له النبى: استعن عليه بيمينك، وأومأ بيده إلى الخط».

هذا الرجل شكا إلى النبى ضعف ذاكرته عن حفظ الأحاديث. فأرشده النبى ﷺ إلى أن يكتب ما يسمعه من أحاديثه ليسهل عليه الرجوع إليها إذا نسى شيئًا منها.

وروى البخارى عن أبى هريرة أنه قال:

«لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، أكثر حديثا منى، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص. فإنه كان يكتب، وأنا لا أكتب» ففى كلام أبى هريرة هنا توكيد لما رواه أبو داود والحاكم من اشتغال عبد الله بن عمرو بكتابة حديث رسول الله ﷺ، وإقرار النبى له على الكتابة.

وروى الشيخان - البخارى ومسلم - أن رجلا من أهل اليمن، اسمه أبو شاه سمع خطبة النبى بمكة عام الفتح، وكان أميا لا يقرأ ولا يكتب، فطلب من النبى أن يكتب له شيئا مما قال. فقال ﷺ لأصحابه «اكتبوا لأبى شاه».

وروى البخارى فى صحيحه أن على بن أبى طالب رضى الله عنه سُئل بعد وفاة النبى ﷺ: هل عندكم من رسول الله شئ غير القرآن؟ قال: لا والذى فلق الحبة، وبرأ النسمة، إلا أن يعطى الله عبدا فهما فى كتابه وما فى هذه الصحيفة، قلت: وما فى الصحيفة؟ قال: العقل (١) وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر».

وروى ابن عبد البر فى كتابه المعروف «جامع بيان العلم وفضله» سببا

---

(١) العقل: يعنى أحكام الديات.

لسؤال عبد الله بن عمرو بن العاص للنبى ﷺ، الذى تقدم «إنى أسمع منك شيئا فأكتبه».

قال ابن عبد البر ما خلا صته:

إن الصحابة لما رأو عبد الله يكثر من كتابة الحديث عن رسول الله قالوا له:

«إنك تكتب عن رسول الله كل ما يقول، ورسول الله قد يغضب، فيقول ما لا يتخذ شرعا عاما فرجع عبد الله بن عمرو إلى رسول الله ﷺ فقال له:

«اكتب عنى، فو الذى نفسى بيده ما خرج من فمى إلا الحق».

ومن المعلوم أن النبى ﷺ كان يرسل إلى رؤساء الشعوب والعشائر كتبا يدعوهم فيها إلى الإسلام، ويختمها بخاتمه، وما تزال هذه الكتب موجودة فى وثائق خاصة بها.

وهى بلا نزاع تمثل جانبا عظيما من سنته القولية الطاهرة.

كما ثبت أنه ﷺ كان يكتب لولاته وعما له كتبا يبين فيها أحكام الصدقات (الزكاة) والديات والفرائض (المواريث) وبعض السنن، هذه الوقائع والآثار تدل دلالة قاطعة على أن النبى كان قد أذن فى كتابة أحاديثه للعمل بها فى حياة المسلمين. وليزود عما له وولاته بما يعينهم على أداء مهماتهم فى إدارة الأمور على هدى من كتاب الله وسنة رسوله الكريم.

**التوفيق بين النهى والإذن:**

علماء الأمة رضى الله عنهم، لهم موقف سديد من حديث النهى عن كتابة الحديث النبوى، الذى رواه أبو سعيد الخدرى، وأحاديث الإذن بكتابته وروايته، التى رواها عبد الله بن عمرو بن العاص وأبو هريرة وغيرهما.

وخلاصة موقفهم أن النهى كان أولاً، وأن السبب فيه كان خشية اختلاط الحديث بالقرآن، وبخاصة لأن الأمية كانت منتشرة، ولكى تتوفر عناية المسلمين بالقرآن أولاً، لأنه الأصل، ولما حصل التمييز الكامل بين أسلوب القرآن وأسلوب

الحديث النبوى ارتفع الحظر، فأذن عليه السلام برواية أحاديثه وكتابتها على النحو الذى تقدم ذكره.

ونضيف إلى ما قاله علماؤنا رضى الله عنهم، أن القرآن يجب حفظه وتلاوته على الصورة التى أنزله عليها لفظا ومعنى وتراكيب، فلا يجوز فيه إبدال حرف بحرف، ولا كلمة، بكلمة، ولا الإخلال بنظم تراكيبه مهما كان الأمر، وأنه متعبد بتلاوته كما نزل.

أما الحديث النبوى فيجوز عند الضرورة روايته بالمعنى دون اللفظ نطقا لا كتابة، كما يجوز للراوى إذا نسى لفظا، أو اشتبه عليه الأمر، أن يذكر لفظا آخر يدل على معنى اللفظ الذى نسيه مع التنبيه على ذلك. لهذا كان من الضرورى كتابة القرآن، والاكتفاء فى رواية الحديث بالحفظ.

ويؤيد هذا ما روى عن الضحاك من قوله:

«لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف» فأنت ترى علماءنا أهل الحق يقرون بصحة حديث النهى الذى رواه أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه، كما يقرون بأحاديث الإذن دون تفرقة، وقد أزالوا التعارض الحاصل بين حديث النهى وأحاديث الإذن بما قد رأيت من توجيه:

النهى كان أولاً، والإذن كان ثانيا، ولهذا نظائر فى السنة، فقد نهى النبى ﷺ عن زيارة القبور أولاً، ثم عاد فأذن فيها ثانيا للعظة بها كما نهى عن ادخار لحوم الأضاحى أولاً، ثم عاد فأذن بادخارها ثانيا. وكل هذا حدث لحكمة تزيل من النفوس الريبة. وتبعث فيها برد اليقين.

**موقف منكرى السنة :**

أما منكرو السنة فأمرهم عجب. وهم أمام هذه المسألة فريقان:

فريق منهم يذكر حديث النهى وحده، ولا يشير من قريب أو من بعيد إلى أحاديث الإذن؟! وكأنها - عندهم - لم تكن. وهم بهذا يبرهنون على أنهم طلاب باطل لا طلاب حق، وأنهم أبعد ما يكونون عن المنهج العلمى النزيه.

أما الفريق الثانى، فيعترفون – وهم كارهون – بأحاديث الإذن. ثم يقفون منها موقفين:

**الأول**: هو الطعن فيها بعدم الصحة، ودعاة الطعن منهم قلة.

**الثانى**: هو القول بأن أحاديث الإذن كانت أولاً. ثم جاء حديث النهى ثانيا فنسخ الإذن فى كتابة الأحاديث، وصار النهى هو الموقف النهائى لرسول الله ﷺ وهذا من أفحش الأخطاء بلا نزاع.

فقد تقدمت الإشارة إلى حديث أبى شاه، الذى أمر فيه النبى ﷺ أصحابه أن يكتبوا له خطبة رسول الله عام الفتح، أى العام التاسع الهجرى.

كما تقدم خبر الصحيفة التى كتب فيها الإمام على رضى الله عنه بعض أحاديث الأحكام. وهذا بالقطع كان بعد وفاة النبى ﷺ، ولو كان حديث النهى عن كتابة الحديث هو الناسخ لأحاديث الإذن ما ساغ للإمام على رضى الله عنه أن يحتفظ بتلك الصحيفة التى كان يسميها «الصادقة» لأن احتفاظه بها يكون حينئذ معصية لنهى رسول الله. وهذا لا يصح صدوره من أى صحابى غير على. فكيف يصح عنه وهو من هو طاعة لله ولرسوله؟!

وللقارئ أن يتبين حجم الضلال وشناعته الذى يغدو فيه منكرو السنة ويروحون؟

فقد تمسكوا بحديث واحد، وأعرضوا عن طائفة من الأحاديث والوقائع، وضربوا بمواقف علماء الحق عرض الحائط، لأن هدفهم هو تحقيق مطامع أعداء الإسلام فى الإسلام، فركزوا على محو السنة من حياة المسلمين، والسنة نصف الإسلام فإذا تمكنوا من محوها، أو من التشكيك فيها تمكنوا فى الوقت نفسه – لا قدر الله – من تحنيط القرآن وعزله عن حياة المسلمين. والله لهم بالمرصاد وهو لا يصلح عمل المجرمين.

* * *